حول قضية المنظمة الاشتراكية اللبنانية من المسؤول؟

خلال الايام الماضية كانت قضية « المنظمة الاشتراكية اللبنانية » وما رافقها واحاطها من ملابسات ، موضع اهتمام الاوساط السياسية في لبنان ... وخارج لبنان ايضا .

اذ سرعان ما ابرقت وكالة رويتر اعتمادا على تصريحات مفاجئة للسيد كبي – استبق بها التحقيق – ان ثمة مؤامرة شيوعية لقلب نظام الحكم في لبنان ..!

وخرجت بعض الصحف وثيقة الصلة برويتر وبسادتها في لندن وواشنطن تردد المزاعم نفسها وتحرض ضد الحركة الوطنية الديمقراطية في البلاد . ولسنا نريد هنا الخوض في تفاصيل هذا الموضوع بعد ان انكشفت الكثير من ملابساته ، الا انه لا بد لنا من تسجيل بعض الملاحظات على « هامش » القضية اذا صح التعبير:

● في اليومين الاولين لاعلان اكتشاف المنظمة المذكورة تردد اسم « صادق شبو » المفتش في الامن العام، وقيل انه، استنادا الى بعض الاعترافات ، المسؤول المالي فيها وان بعض المبالغ المستولى عليها وجدت في حوزته . وبينما تجري ملاحقة واعتقال كل من يمت بصلة الى المنظمة المذكورة ، يبقى مفتش الامن العام مطلق السراح .. يستدعى مرة او مرتين للاستجواب ويطلق حتى بدون سند اقامة ... لم يتوارى في الظل فلا يعود ما ينشر نقلا عن مصادر التحقيق ، يذكر عنه شيئا .

فما هو دور مفتش الامن العام في القضية برمتها ؟

وهل كان هذا الدور بعلم دائرته ؟

● وهذا يقود الى التساؤل الثاني او الثالث في هذه القضية المكتنفة بالتساؤلات وهو :

اذا كانت الدولة عبر السيد شبو ودائرة الامن العام على علم بامر المنظمة ، فلماذا اختارت هذا الوقت بالذات لكشفها ؟

لقد حاولت السلطة تضخيم العملية في وقت يسجل فيه نضال الجماهير اللبنانية من اجل تحسين ظروف معيشتها ومن اجل الديمقراطية ، تطورا هاما ، بعد مظاهرات الدفاع عن الديمقراطية ، وبعد النضالات والاضرابات العمالية والجماهيرية المختلفة، وفي وقت تبدو فيه حكومة السيد سلام في اضعف موقف ، وفي وقت تبها معالجات داخل البرلمان وخارجه لرحيل الحكومة .

لهذا لا يستبعد بعض المراقبين ان تكون توقيت الكشف وقتا سياسيا ، يهدف الى اطالة عمر حكومة السيد سلام والالتفاف على الحركة الوطنية والشعبية ، و تبرير الديكتاتورية القديمة التي بات الحديث عنها والشكوى منها على اكثر من شفة ولسان ، بينها من كان يلمح الى وقت قريب « بديمقراطية العهد .. » الخ ..

اما فيما يتعلق بالعنف واللصوصية التي تتحدث عنهما الدولة فما هو الا العنف المقنع واللصوصية المنظمة – والمقنعة بحديث منافق عن الديمقراطية والازدهار – الذي مارسه التحالف الطبقي الحاكم عبر مراكز سيطرته السياسية والاقتصادية ، والدولة والبنوك الخ .. ضد الجماهير الكادحة اللبنانية ، وضد قواها الوطنية والتقدمية المنظمة وليست مجزرة ٢٢ نيسان بعيدة عن الاذهان ..

ولم يئن الاوان لتنسى جماهير الشعب اللبناني كيف واجهت الدولة المطالب العادلة والمشروعة لعمال غندور،ان دماء العمال في ساحة المعمل لم تجف بعد .

وحين يجري الحديث عن اللصوصية فان على الدولة ان تتذكر ان روائح صفقة « كرونال » ما تزال تزكم الانوف .

واذا كان تناقض اجنحة الحكم قد كشف بعضا مما رافق صفقة كرونال من نهب ولصوصية ، فكم من الفضائح لم يكشف النقاب عنه بعد ؟ وبينما تحاول الدولة استغلال حادث المنظمة المذكورة لشن حملة من الارهاب ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية ، فان اللصوص المعروفين والدائسين في صفقة كرونال يسرحون ويمرحون ، ويلقون الحماية ، وتجري مساومات لتسوية القضية بشكل يحفظ هيبة النظام واسره الحاكمة ..

ان على اولئك الباكين على هيبة النظام والقانون من سدنة النظام وحوارييهم ان يتذكروا :

لقد كانوا هم اول من عبث بالقانون الذي اشترعوه واول من سخر النظام الذي كرسوه للدفاع عن مصالحهم الطبقية الجشعة.

واليوم ، وحين تتفاقم ازمة نظامهم ، وحيث يشتد نضال الجماهير الكادحة من اجل حياة افضل ، فليست القوى الوطنية والتقدمية مسؤولة عن ترميم وتجميل نظام تزداد عزلته وبشاعته يوما بعد يوم .

ان مكان القوى الوطنية والتقدمية انما هو حراس النضال الجماهيري من اجل لبنان وطني ديمقراطي يفتح الطريق امام التطور الاشتراكي .

وهذا ما ستظل القوى الوطنية والديمقراطية امينة له حتى النهاية رغم كل محاولات التهويل والتضليل ■■

بالعربي الفصيح

ناس عيدا.. بالمجر وناس لاحِقها الطفر

« امضى الرئيس سلام عطلة العيد يتصيد في المجر بدعوة من رئيس جمعية تجار بيروت »

ناس عيدا .. بالمجر !
وناس لاحقها الطفر

●

العيد
لناس .. وناس
لناس
سيجار .. وكاس
ولناس
جخ .. والماس
ولناس
حمى .. ووجع راس
وناس عيدا .. بالمجر !
وناس ع بساط الفقر

●

الصبي بدو خرجيه
المرا بدها عيديه
ومحسوبك ...
بالغربيه !
– تكسي ..!
سرفيس ..!
عالخط ..! عالخط ..!
لا عيد .. ولا عيدية
عالخط .. دايما عالخط
لا بنشال ولا بنحط
لا بعرف اضحى .. ولا فطر
وناس عيدا .. بالمجر
وناس راكبها الطفر

محسوبكم زكور
« شوفير عالخط »

مكافحة الغلاء

جعجعة ... ولا طحن

لم تثر قضية من الاهتمام منذ مدة طويلة ، بقدر ما اثارته وتثيره قضية الغلاء .. فحتى السلاح والسمسرات ، ما انكشف منها وما لم ينكشف ، على ضخامة ما رافقها من فضائح ، لم تثر مثل هذا الاهتمام . ذلك ان قضية الغلاء متصلة بحياة ومعيشة الاكثرية الساحقة من اللبنانيين ترافقهم صباح كل يوم لدى توجههم الى السوق لشراء حاجياتهم .

وبرغم ان اكثرية المواطنين الساحقة لم تتوقع الكثير من الحكومة ، بل ان المواطنين الاكثر وعيا لم يتوقعوا منها شيئا بحكم معرفتهم بالصلات الوثيقة التي تربط اقطاب السلطة بكبار الصناعيين والمستوردين ومحتكري قوت الشعب ، ومع هذا ، فقد كانت التدابير الحكومية لمعالجة هذه المشكلة موضع مراقبة عدد كبير من اللبنانيين

فما هي الاجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة هذه المشكلة المستفحلة ؟

تكاد تنحصر تدابير الحكومة على الاجتماعات ، والتصريحات ثم المزيد من الاجتماعات والتصريحات.

● اجتماع في مكتب رئيس مكافحة الاحتكار والغلاء حضره رؤساء نقابات بائعي البقالة بالمفرق في بيروت والاحياء وجبل لبنان درس فيه موضوع ارتفاع الاسعار بين فيه ان معظم الزيادات فرضها بعض المصانع المحلية وبعض الوكلاء المحتكرين للمواد المستوردة والذين ليس لهم مزاحم في السوق . ولا ريب ان بائعي المفرق بحكم علاقتهم بالمستهلك من ناحية وبالتجار والمستوردين من ناحية اخرى ، ادرى من غيرهم بالاسباب الحقيقية للغلاء .

فما هو راي الصناعيين والتجار ؟

● « يجتمع » وزير الاقتصاد الوطني بممثلي جمعية التجار فيرى السادة ان اسباب الغلاء « عالمية » ..! ثم يعدون بالتجاوب مع تدابير الوزارة .

● ثم « يجتمع » الوزير مع ممثلي جمعية الصناعيين فينكر السادة انه طرا اي ارتفاع يذكر على اسعار منتجاتهم سعر التسليم ، ويلقون المسؤولية على عاتق التجار .. ويسفر الاجتماع عن بيان يعلن انه « تم الاتفاق على الا تحصل اي زيادة في الاسعار من دون اعلام الوزارة وتقديم الاسباب المبررة » ..

● اما السيد سلام رئيس الحكومة ، فيشعر هو الآخر بضرورة عقد اجتماع لمعالجة الموضوع فينعقد اجتماع برئاسته يحضره بعض الوزراء والمختصين وبعد ان يطلع السيد سلام على « تدابير » وزارة الاقتصاد الوطني « يشدد » على ضرورة « اتخاذ التدابير السريعة » و « يدعو » الى اتخاذ « التدابير العاجلة » ، وينتهز السيد سلام فرصة انتهاء الاجتماع للادلاء بتصريح صحفي يعتبر فيه قضية الغلاء « قضية شائكة صعبة متعددة الاطراف » !.. ولا ينس السيد سلام التذكير بان الفرنسيين ايضا يعانون من مشكلة الغلاء .. مستشهدا في ذلك بخطاب للرئيس الفرنسي بومبيدو ..

ثم يدلي بتصريح آخر الى مجلة « الاقتصاد اللبناني والعربي » الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت يعلن فيه ان : « اسباب الغلاء كثيرة . منها ما هو خارجي ، اي انه يخرج عن ارادة المواطنين جميعا ومنها ما هو داخلي يتاثر تاثرا كبيرا بالازدهار الذي ينعم به لبنان » !

باعة المفرق يتهمون الصناعيين والمستوردين ، الصناعيون يتهمون باعة المفرق ، المستوردون يتهمون « العالم » ثم يتم رسميا على يد رئيس الحكومة ومسؤولين آخرين « تدويل » مشكلة الغلاء ..

ولكن الحديث يجري عن « تدابير » اتخذتها وزارة الاقتصاد وعن تدابير عاجلة .. وتدابير آجلة . فما هي هذه التدابير ؟

اصدار بلاغين .. الاول الى تجار الجملة ونصف الجملة يلزمهم بتقديم فواتير لمبيعاتهم والثاني الى المواطنين بابلاغ الوزارة « عن كل مخالفة بهذا الشان » . وعندما تتهم رئيسة لجنة الامهات بعض مراقبي وزارة الاقتصاد الوطني « بالقبض » من التجار « لغض النظر » تقيم عليها وزارة الاقتصاد الوطني الدعوى ..

واخيرا .. يصدر بلاغ عن وزارة الاقتصاد الوطني باعتبار اسعار ٧٢/١٢/١ للمواد والسلع التي تنتجها الصناعة الوطنية « حدودا » قصوى للاسعار ..

وهذا يعني عمليا :

اضفاء الشرعية على ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية . اذ ان التاريخ الذي حددته الوزارة هو التاريخ الذي بلغت فيه كافة الاسعار ، بما فيها اسعار المنتجات الصناعية ، ارقاما قياسية ، باعتراف كافة الخبراء والمراقبين ..

اجتماعات .. اجتماعات .. ثم :

تكريس الغلاء بقرار وزاري ..

ثم :

السيد سلام يمضي عطلة العيد للصيد في المجر بدعوة من رئيس جمعية التجار السيد فكتور قصير ..

تمخض الجبل فولد رحلة صيد الى المجر ■■

حوار عن
احتفالات رأس السنة

اطلت اعياد الميلاد وراس السنة ، واضيئت الانوار في الشوارع مبشرة بقدوم عام جديد يحمل بين طياته سرقات جديدة وفضائح جديدة ومودعة عام الفضائح والسرقات السابق .

ابتعد المسؤولون في ليلة هذا العيد عن مسرح السياسة ليظهروا على طاولات القمار في ملاهي بيروت وكازينوهاتها. سرقوا الكابل البحري وانترا واللیتسار واموال صفقة صواريخ كروتال ليستقبلوا بها العام الجديد في اماكن التسلية في بيروت وضواحيها ، دون ان يفكروا يوما بالشعب وقضاياه او كيف تعيش جماهيره .

يصرفون الاف الليرات اللبنانية على هذه الطاولات وكانهم لا يدفعون شيئا ، ويصرفون على كلابهم الالاف غير مبالين بحياة الجماهير الشعبية التي اوصلتهم الى كراسي الحكم والتي تكدح اربع وعشرين ساعة في اليوم لتحصل لقمة العيش لاطعام اطفالها وعائلتها، واذا سرق فقير من المال ليسد حاجات اولاده فيكون مصيره السجن وفي زنزانة لا يدخل اليها نور الشمس وذلك لانه ليس مسؤولا يتمتع بحصانة « معينة » او طائفية تحميه من دخول السجن جزاء سرقته لاموال الشعب وبيعه مصالح الوطن .

ومع هذا نسمع تصريحاتهم الكثيرة عن العدل والديمقراطية فيما يلاقي العديد من ابناء الشعب الموت والتنكيل على اثرهما كما حدث في معامل غندور ويحدث في حولا اليوم فاين هي الديمقراطية والعدل بالنسبة للشعب ؟ لا والف لا ! فكفاكم اذن خداعا وتضليلا لهذه الجماهير التي اصبحت معرضة للجوع والتشرد في كل لحظة من جراء السياسات الارتجالية التي تمارسها الطبقة الحاكمة وخصوصا في الجنوب ، والحالة الاقتصادية التي تتخبط فيها هذه الجماهير مسببة بذلك عبئا ثقيلا على هؤلاء الكادحين والفقراء .

ونعود لنتساءل لو ان هذه الاموال التي تذهب هدرا في الملاهي والبارات وغيرها ، صرفت لسنة واحدة من اجل انشاء المؤسسات الزراعية والصناعية وتحسين المدارس واحداث الالات وتحسين المعيشة بشكل يتلاءم مع حياة الشعب ، لما كنا نشاهد في كل يوم تظاهرة يقوم بها طلاب لبنان من اجل تحسين الجامعات وبناء الثانويات والمدارس الحديثة ، وتامين العمل للمتخرجين والعاطلين ، والحد من الهجرة حيث يمكن ان تؤمن تلك المؤسسات مستقبل العدد الكبير من ابناء الشعب خوفا من البطالة والهجرة الى خارج الوطن . وكذلك لما سمعنا باضراب قام به العمال من اجل حقوق تمس حياتهم الاجتماعية والاقتصادية . وكذلك لما سمعنا صرخة الفلاحين التي تطالب بتصريف مواسمهم التي اثقلت دونها كاهلهم .

وبعد ان ملئت الاموال في خزائن الطبقة الحاكمة ، اموال تلك السرقات المخزية التي حصلت في هذا البلد ، فوجئنا بقضية الغلاء لتحمل الجماهير التعبة فوق طاقتها ، غلاء في اقساط المدارس واسعار الكتب ، في الايجارات ، في المواد الغذائية الضرورية لحياة الشعب ، انه غلاء في كل شيء بالنسبة للطبقات الكادحة ، ولكننا نرى مقابل ذلك بان ضمائر بعض المسؤولين ونفوسهم قد رخصت ولم تعد تحس ولا تشعر ولو بجزء بسيط من هذه الحالة السيئة التي تعيشها تلك الجماهير الفقيرة فتبقى بالتالي رازحة تحت نير الاضطهاد والاستثمار والغلاء . ومن ثم يعود المسؤولون ويتحدثون عن الازدهار الذي لاقاه لبنان ولكنه ازدهار طبقة الـ ٤٪ التي تمثل كبار التجار والمستوردين والسماسرة والتي تحكم بمصير هذا الشعب وحياته ومن جهة اخرى تخلف بؤسا بالنسبة للجماهير الفقيرة البائسة .

ومقابل ذلك سيزداد نضال الطبقات الشعبية من اجل تغيير هذا النظام الجشع المستبد ، وذلك من خلال تنظيم ثوري وحزب بروليتاري ثوري قادر على تعبئة تلك الجماهير وتنظيمها لاكمال مسيرة النضال والاطاحة بمثل هذه الانظمة التي هي سبب بؤس هذا الشعب ، وبالتالي اقامة النظام الوطني الديمقراطي الذي يؤمن الحياة السعيدة لتلك الطبقات والجماهير الشعبية الكادحة .

فاحفظوا اذن « بديمقراطيتكم » لانفسكم ايها الحكام ، و « عدلكم » لانفسكم ، لان الجماهير الشعبية والاغلبية الساحقة من سكان هذا البلد ترفض مثل هذه الديمقراطية التي تنادون بها ، والعدل الذي تصرحون به لانها ديمقراطيتكم انتم وعدلكم انتم ، ديمقراطية لطبقتكم الـ ٤٪ التي تتحكم بحياة الشعب المصيرية ، وعدل للاقلية الضئيلة التي تنهب خيرات المجتمع الذي تعيش فيه وتمص دم الشعب المسكين .

فديمقراطيتكم مزيفة بالنسبة لحياة هذا الشعب ومطالبات وجوده ، وحقيقية بالنسبة لكم وكذلك عدلكم .

وويل لكل نظام استغلالي متحكم كنظامكم هذا متى انتفضت جماهيره الواعية والمنظمة .

صالح صالح
« مواطن من الجنوب » ■■

آن للدولة أن تنصف اجراءها..

الجميع ينتظرون العطل والاعياد ، والكادحون على الاخص ، ليستريحوا من عناء اسبوع عمل مضني ، الا اجراء الدولة ، وحدهم ، الذين تسبب لهم العطل والاعياد الهم والقلق .. فكيف حدث هذا ؟

ذلك انه بينما كفلت شرعة العمل الدولية ، وقد وافق عليها لبنان ، كفلت للاجير يوم استراحة مدفوع الاجر عن كل ستة ايام عمل ، وبينما حصل بعض العمال في قطاعات معينة من الصناعة في عدد من الدول على يومي استراحة اسبوعية مدفوعي الاجر ، فان اجراء الدولة هنا في لبنان « العضو المؤسس لهيئة الامم المتحدة » ، وعضو منظمة العمل الدولية ، ما يزالون يعطلون ويعيدون على حسابهم وعلى الرغم منهم !..

ولكن الامر لا يتوقف عند هذا الحد ، انهم محرومون من حق الاستفادة من الاجازات الادارية والمرضية ، ومن حق الانتساب الى تعاونية موظفي الدولة وبالتالي من الاستفادة من الامتيازات التي تكفلها هذه التعاونية لاعضائها الموظفين ، وهم محرومون من حق الاستفادة من التدرج عن سنوات الخدمة ، ومن تعويض نهاية الخدمة الا من نسبة ضئيلة ضمنها لهم انشاء الضمان الاجتماعي.

وفيما هم محرومون من الامتيازات التي يمكن ان تكفلها لهم اعتبارهم موظفين ، وفيما هم لا يتمتعون ببعض المكاسب التي حصل عليها رفاقهم اجراء القطاع الخاص ، فانهم فقط فيما يتعلق بالعقوبات ، يعاملون كما يعامل اجراء القطاع الخاص ، وسيف المادة ٥٠ من قانون العمل التي تبيح الصرف الكيفي من العمل ، مسلط على رقابهم هم ايضا .

وكمثال على عمق الظلم الذي يعاني منه اجراء الدولة ، نذكر ان اجيرا لدى وزارة الزراعة التحق بالعمل فيها قبل ثلاثين عاما باجر يومي مقداره ربع ليرة .. وبعد ثلاثين عاما من العمل المتواصل .. ارتفع اجره حتى اصبح ٧،١٢ ل.ل وخلال شهر تشرين الثاني الماضي ، بلغت ايام العمل الفعلية ٢١ يوما ، فتقاضى هذا الاجير اجرا شهريا مقداره ١٤٩،٥٢ ل.ل اي اقل من الحد الادنى للاجور الذي اقرته الدولة في القطاع الخاص وهو ٢٠٥ ل.ل شهريا . ولا يمكن التذرع بان اجراء الدولة موقتون ولا تنطبق عليهم مواد قانون العمل المتعلقة بالاجراء الدائمين ، ذلك ان الاكثرية الساحقة من اجراء الدولة مضى عليهم في الخدمة سنين طويلة .

وعندما طلب رئيس الجمهورية من مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي اعداد بيان شامل عن مدى حاجة الدولة الى اعمال الاجراء ، وبعد دراسة شاملة لاوضاع الاجراء في كل وزارة على حده رفع تقرير مفصل يقول في احد بنوده :

« تبين لمجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي بعد دراسات عدة اجريت حول اوضاع الاجراء ومدى حاجة كل وزارة الى خدماتهم انه لا يمكن الاستغناء عن هذه الخدمات ما دام الاجير قد اكتسب خبرة عملية في العمل الذي يقوم به .

لذلك نقترح تسوية اوضاع الاجراء في وزارات الدولة كلها كما ترون مناسبا » .

هذا التقرير رفع قبل سنة ، وخلال ذلك لم تتحرك الدولة لاتخاذ ما تراه مناسبا ..

فكيف يمكن لعمال القطاع الخاص او المواطنين في مجالات العمل الاخرى ، ان يتصوروا ان الدولة ستهتم بمصالحهم ومشاكلهم ، ما دامت تهمل الاجراء العاملين لديها منذ سنوات ؟

ان لجنة المتابعة التي انبثقت عن الاجراء العاملين في المصالح والادارات الحكومية عقدت مؤتمرا صحفيا بدار نقابة الصحافة في العاشر من هذا الشهر حضره جمهور غفير من الاجراء ، شرحت فيه بشكل مفصل الغبن اللاحق بهم وطالبت بـ :

اولا : تصنيف جميع الاجراء في الملاك .

ثانيا : ان تأخذ بعين الاعتبار سنوات الخدمة السابقة للاستفادة من التدرج .

ثالثا : البدء بملء المراكز الشاغرة في الوزارات من الاجراء العاملين في وزارات الدولة .

رابعا : حق الاستفادة من اجر ايام الآحاد والاعياد والاجازات المرضية والادارية والعائلية ريثما يصدر مرسوم التصنيف المشار اليه في البند الاول .

ان اجراء الدولة ، الذين تترتب عليهم كافة موجبات المواطن من دفع الضرائب وغيرها ، لا هم موظفون فتطبق عليهم قانون الخدمة المدنية ، ولا هم عمال يطبق عليهم قانون العمل والعمال .

لقد آن الاوان لوضع حد لهذا الوضع الشاذ ، وانصاف اجراء الدولة من قبل الدولة ■■

من اجل مؤتمر عمالي يعالج مشكلة الغلاء

دعا الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين الى عقد مؤتمر عمالي عام لمعالجة مشكلة الغلاء . وقد جاء ذلك اثر مؤتمر استثنائي عقده مجلس مندوبي الاتحاد الذي يضم ١٦ نقابة وبعد ان تناقش المؤتمرون الوضع الراهن للاسعار والارتفاع الفاحش الذي طرا عليها ، وتداولوا الاحصاءات عن ارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية لاحظوا ان تكاليف المعيشة ارتفعت خلال الشهرين الماضيين (بين تشرين الاول ١٩٧٢ وكانون الثاني ١٩٧٣) بمقدار ٢٥٪ وانه خلال كانون الاول فقط من السنة المنصرمة ارتفعت اكلاف المعيشة بنسبة ٤،٩٦٪ وذلك فور صدور المرسوم القاضي بزيادة بدل غلاء المعيشة بنسبة ٥٪ عن سنة ١٩٧١ .

وقد اتخذ المؤتمرون التوصيات التالية :

١ – تكليف المجلس التنفيذي للاتحاد الوطني الطلب الى الاتحاد العمالي العام ، لدعوة كافة المنظمات النقابية الى مؤتمر عام للحركة النقابية لتدارس تطورات الغلاء واتخاذ التدابير الفعالة من اجل وضع حد لهذه الموجة العاتية التي اصابت مختلف السلع والمواد الاستهلاكية الضرورية .

٢ – وضع حد فوري للمحتكرين والتجار الذين يتلاعبون بالاسعار ومصادرة بضائعهم ووضعها تحت تصرف لجنة اهلية مشتركة من الدولة والنقابات وبيعها من الشعب باسعار معقولة .

٣ – تطبيق قرار وزير الاقتصاد بتحديد نسبة الارباح والاعلان عنها كي يتمكن المواطنون من مراقبة الاسعار فعليا على كل صنف من البضائع والزام التجار باعلان اسعارهم على السلع المعروضة وسجن المخالف وتشكيل محاكم استثنائية لهذه الغاية .

٤ – يجب تحديد قانون الايجارات والمطالبة بوضع قانون جديد يحقق المطالب التي تقدم بها الاتحاد العمالي العام واهمها تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥٪ .

٥ – تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل للحد من التسريح الكيفي .

٦ – عدم زيادة اسعار البنزين واتخاذ تدابير مشددة لتحصيل ما للدولة من متاخرات ضريبية على الشركات الكبرى ، وخاصة البترولية منها .

٧ – تنفيذ مضمون القرار القاضي بانشاء المكتب الوطني للادوية في اقرب وقت ووضع حد للتآمر على انشائه ليتمكن من تامين كافة المستحضرات الطبية والصيدلية الى كافة المواطنين باسعار معتدلة .

ان الدعوة لعقد مؤتمر عمالي عام لمعالجة مشكلة الغلاء ، تكتسب لها مؤيدين متزايدين في صفوف العمال والنقابات العمالية . فقد عقد المجلس التنفيذي لاتحاد النقابات العمالية للطباعة والاعلام اجتماعا قرر فيه توجيه رسالة الى الاتحاد العمالي العام يؤيد فيها عقد المؤتمر المذكور . ومن المتوقع ان تؤيد هذه الدعوات اتحادات ونقابات اخرى ■■